التوزيع: محدود

CS/CM/SEL/I/4

يناير 2019

لغة النص الأصلي: اللغة الإنجليزية

السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي

اجتماع اللجنة الوزارية لاختيار المجلس الوزاري

مقر الكوميسا
لوساكا، زامبيا
18 يناير 2019

تقرير اجتماع اللجنة الوزارية لاختيار المجلس الوزاري

19-(CK-nmn)

الجزء الأول: المقدمة

1. عُقد اجتماع اللجنة الوزارية لاختيار المجلس الوزاري في مقر الكوميسا في لوساكا في زامبيا بتاريخ 18 يناير 2019.

الجزء الثاني: الحضور، وافتتاح الاجتماع، واعتماد جدول الأعمال، وتنظيم العمل

الحضور

2. يتشكل الاجتماع من الدول الأعضاء التالية: السودان (الرئيس)، وأوغندا (نائب الرئيس)، وكينيا، وموريشيوس، ومدغشقر. ومن بين الحضور الأمانة العامة للكوميسا ومجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (بوروندي، ومصر، وإريتريا، وأثيوبيا). مرفق قائمة المشاركين في الملحق (1),

اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند الثاني في جدول الأعمال)

3. نظر الاجتماع في جدول الأعمال التالي ذكره واعتمده:
    1. افتتاح الاجتماع
        1.1. الكلمة الافتتاحية من الرئيس
        1.2. تنظيم العمل
    2. فهم اختصاصات لجنة الاختيار للمجلس
    3. التحقيق في تقرير مراجعة حسابات الأمانة العامة للكوميسا لعام 2017
    4. اعتماد التقرير وختام الاجتماع

4. نظر الاجتماع في الخطة التنظيمية لعملهم ووافق عليها، والتي تضم مواعيد البدء والانتهاء التالية:
    1. الصباح: 13:00-09:00

الجزء الثالث: بيان وقائع الاجتماع

(أ) افتتاح الاجتماع (البند الأول في جدول الأعمال)

5. افتتح الرئيس، سعادة الدكتور/ موسى كرامة، من السودان، الاجتماع ورحب بالوفود في اجتماع كبار المسؤولين في لجنة اختيار المجلس.

6. دعا الرئيس الأعضاء المشاركة بفاعلية في المناقشات التي تهدف إلى المساهمة المستمرة لتحسين إدارة داخلية جيدة ومسؤولية وشفافية في إدارة اجتماع موارد الكوميسا.

7. أعلن الرئيس حضور الأمين العام للكوميسا وموظفي أمانة الكوميسا ومجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا ممثلين من قبل المراجعين العموم والموظفين. وفيما يخص الفترة من 2017 إلى 2019، تشكل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا من مراجعين عموم من بوروندي (الرئيس)، ومصر، وإريتريا، وأثيوبيا.

8. أثنى الرئيس على التزام المراجعين العموم لمجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا مع الإحاطة بجداولهم المشغولة على المستوى المحلي.

9. شكر الرئيس الأمانة العامة على تنظيم الاجتماع وإتاحة كافة التسهيلات الضرورية.

(ب) فهم صلاحيات لجنة اختيار المجلس (البند الثاني في جدول الأعمال)

10. استذكر الاجتماع الصلاحية الممنوحة إلى لجنة اختيار المجلس في اجتماعها الذي عُقد في لوساكا في زامبيا في شهر نوفمبر 2018، والمذكور أدناه السياق والصلاحية الممنوحة فيه.

السياق

11. استلم المجلس الوزاري في اجتماعه الذي عُقد في لوساكا في زامبيا القوائم المالية للأمانة العامة للكوميسا لعام 2017 وتقرير المراجعين. وأحاط الاجتماع بأنها مقدمة إلى المجلس من أجل الاعتماد بما يتوافق مع أحكام المادة 169(4).

قرار المجلس

12. بعد مناقشات الأمر، قرر المجلس ما يلي (الفقرة 66):

(1)تشكيل لجنة اختيار المجلس مكونة من الرئيس ونائب الرئيس وثلاثة آخرين، وغير أعضاء آخرين من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا، وهم كينيا وموريشيوس وأوغندا من أجل التحقيق الخاص بتقرير مراجعة الحسابات للأمانة العامة للكوميسا لعام 2017.

(2)تُعقد لجنة الاختيار في الأسبوع الثاني من شهر يناير 2019.

(3)يُقدم تقرير لجنة الاختيار إلى الاجتماع غير العادي للمجلس الوزاري الذي يُعقد في شهر فبراير 2019.

(4)يُعمم تقرير حالة بشأن تنفيذ قرار المجلس للأعوام الخمسة السابقة بين الدول الأعضاء قبل التقديم إلى اللجنة الحكومية في اجتماعها التالي.

(5)يُوضع ميثاق المراجعة لمجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا.

13. كجزء من فهم صلاحيتهم، استلم الاجتماع المستندات المقدمة من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (المراجع) والأمانة العامة للكوميسا (الكيان الخاضع للمراجعة)، والذي يُلخص فيما يلي:

بيان من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (المراجع)

14. استلم الاجتماع المستندات المقدمة من رئيس مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا المرفق في الملحق (2)، والذي يحدد النقاط الرئيسية التالية:

1. نظرة عامة عن تقرير مراجعة مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لعام 2017
2. منهجية المراجعة ونطاقها
3. مسؤولية إدارة الكوميسا

4. إجراء المراجعة
5. ملخص النتائج الرئيسية المشمولة في خطاب الإدارة ورأي المراجعة بشأن القوائم المالية لأمانة الكوميسا للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017
6. استنتاجات مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا

15. رحب مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بالتحقيق في تقريره من قبل لجنة الاختيار.

بيان الأمانة العامة للكوميسا (الكيان الخاضع للمراجعة)

16. كما استلم الاجتماع المستندات المقدمة من الأمين العام التي تحيط بالنقاط الرئيسية التالية:
1. قبل تعيين المراجعين العموم لمراجعة القوائم المالية لعام 2017، خضعت الأمانة العامة للكوميسا إلى المراجعة من قبل شركات مراجعة خاصة.
2. قبل القوائم المالية الشاملة لعام 2017، أعدت الأمانة العامة للكوميسا وقدمت بشكل منفصل القوائم المالية المراجعة بناءً على كل مصدر من النتائج.
3. بناءً على التغييرات الكبيرة، أحاط الأمين العام بمسودة تقرير المراجعين، وفي حالة إعداده وتقديمه إلى الأمانة العامة للكوميسا، سوف يحصل الكيان الخاضع للمراجعة على فرصة لمعالجة الملاحظات بما يتوافق مع المعيار رقم 1705 والمعيار رقم 1706 من معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والتي تؤدي إلى رأي معدل.

17. أحاط الأمين العام بأن التحقيق سوف يساعد في تحديد الملاحظات لمعالجة التوقعات من الكيان الخاضع للمراجعة والمراجع، والتي يجب أن تُوحد في ميثاق المراجعة.

المناقشات:

18. في المناقشات التي تبعت الاجتماع، اقتنع الاجتماع بما يلي:

(1)صلاحياته واضحة

(2)المسائل التي رفعتها البيانات من كل من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا والأمانة العامة للكوميسا قد ناقشها المجلس نقاشًا ملائمًا في شهر نوفمبر 2018. وقد أحاطت تلك البيانات بالقرار الذي اتخذه المجلس بشأن تشكيل لجنة الاختيار.

19. طلب الاجتماع من كل من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا والأمانة العامة للكوميسا توفير كافة سبل الدعم المطلوبة للجنة الاختيار لتنفيذ صلاحيتها بشكل عاجل.

20. أحاط الاجتماع أن في حين تحكم المعايير والمبادئ ذات الصلة الأنشطة التي تتصل بمسؤوليات كل من الكيان الخاضع للمراجعة (الأمانة العامة للكوميسا) والمراجع (مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا)، تمنح معاهدة الكوميسا كذلك صلاحيات للمجلس للقيام بما يلي:

(1)وضع اللوائح من أجل تنفيذ أفضل لأحكام هذه المادة دون إضرار بعمومية المذكور أعلاه. ويمكن أن توفير هذه اللوائح من أجل شروط وأحكام الخدمة والصلاحيات الخاصة بالمراجعين الخارجيين (المادة 168(5)).

(2)وضع اللوائح المالية الخاصة بتطبيق الأحكام المالية بموجب المعاهدة (الفصل 30) – (المادة 170 –اللوائح المالية).

الاستنتاجات

21. انتهي الاجتماع إلى أن بناءً على الصلاحية الممنوحة من قبل المجلس، تعمل المعلومات التي أُتيحت خلال الاجتماع على تسهيل التحقيق.

(ج)التحقيق في تقرير المراجعة للأمانة العامة للكوميسا لعام 2017 (البند الثالث في جدول الأعمال)

22. اتفق الاجتماع على البدء في التحقيق في تقرير المراجعة للكوميسا لعام 2017 (10 مسائل: أساس الرأي المؤهل، و10 مسائل: أساس الملاحظات التوكيدية، و3 مسائل: ملاحظات أخرى) كما يلي:

(1)فهم المسائل التي يرفعها رأي المراجعة المعدل، وقد توصل الاجتماع إلى هذا الفهم بمراجعة تقرير المراجعة.

(2)الحصول على توضيحات من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بشأن المسائل الصادرة.

(3)الحصول على التوضيحات التي تقدمها الأمانة العامة وتقييمها وفق المناسب وحينما يمكن.

(4)حالة تنفيذ مسائل تقرير المراجعة المستلمة.

(5)تقديم التوصيات بناءً على المذكور أعلاه.

23. كما اتفق الاجتماع على عرض جميع التوصيات، والتي ستكون كما يلي:

(1)تعزيز التعاون بين الكيان الخاضع للمراجعة والمراجع.

(2)تعزيز الإدارة الداخلية الجيدة والمسؤولية والشفافية.

(3)معالجة المسائل، التي تعتبر محددة، والاستجابة إلى العمليات الفريدة للكوميسا.

المسائل المذكور في أساس الرأي المؤهل

المناقشات:

المسألة (1) في (أساس الرأي المؤهل) –حددت الإدارة جرد الموجودات الثابتة وتحت مسؤوليتها، ولم نفصح عن الجرد.

24. أحاط الاجتماع بما يلي:

1. امتلكت الأمانة ما يلي:

أ) أرصدة دفتر الأستاذ للموجودات الثابتة

ب) سجل مفصل للموجودات الثابتة

ج) تقرير مجلس الحصر بشأن إدراج الموجودات الثابتة التي تنتهي بنهاية العام، في حالة المراجعة

د) تقارير التقييم للموجودات الثابتة المعتمدة من قبل المجلس في شهر نوفمبر 2017

ه) إثبات ملكية الأراضي والمباني والمركبات

2. وفرت الأمانة إلى لجنة الاختيار المستندات المذكورة أعلاه، أوضحت أنها كانت موجودة في وقت المراجعة.

3. أظهرت القوائم المالية التي أُتيحت إلى لجنة الاختيار أن الموجودات الثابتة (بقيمة دفترية صافية قدرها 26,458.135 دولار كوميسا) تضم الأراضي والمباني بقيمة: 25,456.667 دولار كوميسا، ومركبات بقيمة: 316,048 دولار كوميسا، وأثاث

وتجهيزات بقيمة: 296,094 دولار كوميسا، وتكنولوجيا معلومات: 190,004 دولار كوميسا، ومعدات مكتبية: 199,322 دولار كوميسا. وبناءً على عدم التقيد بحصر الموجودات الثابتة التي تنتهي بنهاية العام وحسابها وعدم استلام جرد الموجودات الثابتة، لم يكن مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا التحقق ما إن كانت المبالغ المقررة تحت الموجودات الثابتة موجودة أم لا، وما إن كانت قيمتها موضحة على نحو عادل أم لا.

4. بعض المستندات المذكور أعلاه، وخصوصًا تقرير تقييم الموجودات الثابتة قد أُعتمد بواسطة المجلس في شهر نوفمبر 2017 عبر الاجتماع العادي للجهاز السياسي (اللجنة المعنية بشؤون المراجعة والإدارة والميزانية، واللجنة الحكومية، والمجلس). وقد كان قرار المجلس كما يلي:

اعتمد المجلس ما يلي:

(1)إعادة تقييم المبالغ الخاصة بالأراضي والمباني وتسجيلها في دفاتر حسابات الأمانة من 1 يناير 2017، واستهلاك المباني بناءً على ذلك.

(2)تعديل الموجودات المنقولة الخاصة بالأمانة بالقيمة السوقية للموجودات بتاريخ 1 يناير 2017، واستهلاك الموجودات على مدى أعمارها الاقتصادية المفيدة المتبقية.

(3)تسجيل الموجودات التي تم الحصول عليها في عام 2016 في السجلات في عام 2017 بقيمتها الدفترية الصافية، أي السعر مع خصم الاستهلاك.

5. أوضح مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أنه لم يتقيد بحساب الجرد الخاص بالموجودات الثابتة المادية، فهي لم تُعين بعد، وكذلك ذكر أن تقرير حساب الجرد لم يتوفر في وقت المراجعة. تولى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا إجراءات مراجعة بديلة لم ترضِ مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لإغلاق الملاحظة، ولم يتم تزويد مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بصحف حساب الجرد.

التوصيات:

25. ***فيما يخص نتائج المراجعة للموجودات الثابتة، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)في المستقبل، يجب أن تضمن الأمانة العامة أن تكون جميع المستندات ذات الصلة متوفرة في الوقت المحدد للمراجعين الخارجيين مع الاحتفاظ بالإثبات لتسهيل أي استعراض يمكن أن يكون ضروريًا بعد المراجعة.

(2)بناءً على التحقيق، يتابع مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا جرد الموجودات الثابتة لعام 2017 خلال مراجعة القوائم المالية لعام 2018.

المسألة (2) في (أساس الرأي) –"52 عقدًا أصليًا من عقود الاستشاريين المعينيين خلال عام 2017 لم تُقدم إلى الإدارة"

26. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)لم توفر الأمانة عدد (52) عقد استشارة من العقود المختارة من قبل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا من خطة مشتريات الكوميسا لعام 2017.

(2)أقرت الأمانة بوقوع فجوة في الاتصال نتج عنها تأخير في تقديم العقود المطلوبة نظرًا لأن طلب العقود بواسطة مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا كان من خلال موظف المشتريات، والذي كان خارج العمل في الوقت الحالي. وقد نمت هذه الملاحظة إلى علم الإدارة خلال الاجتماع الختامي للمراجعة.

في عام 2017، وقعت الكوميسا 38 عقد استشارة، وقد كانت متوفرة خلال المراعة، غير أن الاثنين وخمسين (52) عقدًا الذين طلبهم مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا كانوا من خطة المشتريات لعام 2017.

(3)تم توفير 38 عقدًا والاتصال بهذا الشأن في الاجتماع.

التوصيات:

27. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

1. ***في المستقبل، يوفر مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا مسودة تقرير المراجعة، ويوفر وقتًا كافيًا للأمانة وفقًا للممارسات لتجنب الظروف المشابهة.***
2. ***يقوم مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بمتابعة هذه المسألة (38 عقدًا أصليًا من عقود الاستشاريين المعينيين خلال عام 2017) خلال مراجعة القوائم المالية لعام 2018.***
3. ***يجب أن تضمن الأمانة في المستقبل أن يتم توفير جميع المعلومات ذات الصلة التي يطلبها المراجعون الخارجيون فورًا.***

المسألة (3) –الاستثمار غير الاقتصادي في رأس المال السهمي (الاستثمار التجاري الأفريقي) وعدم توفر القيمة الفعلية

28. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)رُفعت الملاحظة نظرًا لعدم توفر عائدات مالية من الاستثمار وعدم توفر قيمة حالية قابلة للإثبات.

(2)توضيح الأمانة أن الاستثمار في الوكالة الأفريقية لتأمين التجارة قد كان بقرار مجلس الكوميسا كاستثمار استراتيجي يهدف إلى توفير التأمين السياسي والتجاري لتعزيز التجارة الإقليمية حيث إن هذا التأمين لم يكون متوفرًا في السوق. ولم يتم الاستثمار لأغراض تخمينية.

(3)قدرت الأمانة استثمار الوكالة الأفريقية لتأمين التجارة بتكلفة الاستثمار المبدئي نظرًا لعدم توفر سعر سوقي بما يتوافق مع المعيار رقم 39 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وسياسة الكوميسا وفق المشمول في الملاحظات على القوائم المالية لعام 2017.

(4)أقرت الوكالة الأفريقية لتأمين التجارة أرباح في شهر مايو 2018 بقيمة 2.8 مليون دولار كوميسا، ويتعين أن تحصل الكوميسا منها على مبلغ 1,707.33 دولار كوميسا مقابل حصتها.

(5)أوضح مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن إقرار الوكالة الأفريقية لتأمين التجارة للأرباح كان يتعين إفصاحه في القوائم المالية لعام 2017، ولم يتم ذلك، وهو ما أدى إلى تقديم الملاحظة.

التوصيات:

29. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)في المستقبل، يقوم مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بفحص المسألة الخاصة بالاستثمار بما يتوافق مع معاهدة الكوميسا وقرارات المجلس.

المسألة (4) في (أساس الرأي) –الأمن البحري –قوائم مالية غير مراجعة للفترة من يونيو 2015 إلى ديسمبر 2017

30. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)لم يراجع المراجع الخارجي برنامج الأمن البحري منذ بدايته بتاريخ 3 يونيو 2015 حتى 31 ديسمبر 2016. وتبعًا لذلك، لم يتحقق مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا من الرصيد الافتتاحي لبيان المركز المالي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017. ويشتمل المركز المالي لأمانة الكوميسا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 الموجودات والالتزامات الخاصة بمشروع الأمن البحري بقيمة إجمالية قدرها 1,191.305 دولار كوميسا، ونفقات قدرها 886,177 دولار كوميسا على التوالي، وقد مولتها بالكامل منحة الاتحاد الأوروبي.

(2)أوضحت الأمانة أن مسودة القوائم المالية لبرنامج الأمن البحري للعامين 2015 و2016 قد تم توفيرها إلى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا خلال المراجعة. وقد حصل المراجع الخارجي وفقًا للقواعد واللوائح المالية للكوميسا على التفويض بعد المناقشات مع المانح، وأن هذه المراجعة قد أُجريت بالتزامن مع مراجعة حسابات الأمانة العامة للكوميسا لعام 2017. وقد أُنجزت هذه المراجعات للعامين 2015 و2017 خلال الفترة التي تبعت المراجعة لعام 2017. وقد كان الفرق الوحيد بين مسودة القوائم المالية التي قدمها مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا والقوائم المالية المراجعة النهائية تعديلًا بقيمة 1,912 دولار أمريكي.

التوصيات:

31. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، يوصي الاجتماع أن يتعين معالجة مسألة عدم قابلية إثبات الأرصدة الافتتاحية في ختام المراجعة في المراجعة الخارجية للقوائم المالية لعام 2018.***

المسألة (5) في (أساس الرأي) –عدم استرداد المبالغ المدفوعة مقابل الإجازات الزائدة عن 60 يومًا

32. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)الملاحظة التي تتصل بعدم استرداد جميع المبالغ الخاصة بالإجازات التي تزيد عن 60 يومًا من المستفيدين.

(2)تقدم الأمانة ما يلي:

أ) قائمة بالمدفوعات للإجازات التي تتخطى 60 يومًا، وضمت هذه القائمة جميع الموظفين المدفوع لهم مقابل إجازات تتخطى 60 يومًا، وتضم الموظفين الذين اعتمد المجلس المبالغ الخاصة بهم.

ب) الرأي القانوني من الاستشاري القانوني للكوميسا: أبرز الرأي القانوني واقع وجود تضمينات قانونية يجب أخذها بالاعتبار لاسترداد المبالغ المالية من الموظفين (سواء المعينين في الوقت الحالي أو المنتهي خدمتهم في الأمانة).

(3)توضيح مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن الملاحظة تتصل بالامتثال لقواعد الكوميسا ولوائحها، وأن المعايير الدولية تتطلب تقديم التقارير بشأن عدم الامتثال للقواعد واللوائح. ويتعين تسوية التضارب بين قرار المجلس والقواعد واللوائح الحالية. ويجوز أن تسعى الكوميسا إلى الوصول إلى حل بشأن تسوية هذا الأمر بما في ذلك التعديلات على قواعدها.

التوصيات:

33. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)أن تراجع الكوميسا كافة المسائل ذات الصلة بالموظفين (المسألة 5: عدم استرداد المبالغ النقدية المدفوعة مقابل الإجازات التي تزيد عن 60 يومًا، والمسألة 6: زيادة الراتب بما لا يتوافق مع قواعد الموظفين والعلاقات الخاصة بالكوميسا المقدمة في تقرير المراجعة، وأن تعد وثيقة شاملة وقانونية بشأن مسار الإجراءات لينظر المجلس فيها.

(2)يجب أن تراجع الأمانة نظام الدفع الخاص بالموظفين لتحسين الامتثال للوائح وضمان تحقيقه.

المسألة (6) في (أساس الرأي) –زيادة الراتب على نحو لا يمتثل لقواعد الكوميسا ولوائحها الخاصة بالموظفين

34. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)زيادة الراتب الممنوحة إلى مدير شؤون الميزانية والمالية لا تمتثل إلى قواعد الكوميسا ولوائحها الخاصة بالموظفين لأنها لم تُقدم للاعتماد من قبل المجلس عبر اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية.

(2)تقديم الأمانة للرأي القانوني بشأن زيادة الراتب، أن الموظف قد قدم طلبًا على نحو صحيح بما يتوافق مع القاعدة رقم 34(3) من قواعد الكوميسا ولوائحها الخاصة بالموظفين، والتي تنص على ضرورة النظر في تعديل الراتب من حيث إعادة التصنيف فقط في الظروف الاستثنائية عند طلب الموظف، ويعود الأمر إلى اللجنة المعنية بشؤون الإدارة والميزانية في التصنيف المهني واللجنة المعنية بالتعيينات والترقيات في فئة الخدمة العامة أن الموظف كان متدرجًا في مهامه في وقت تعيينه. ويمكن إحداث إعادة تصنيف خلال عام واحد من التعيين.

(3)أقرت الأمانة أن عملية الاعتماد لم تتوافق مع القاعدة رقم 34(3) من القواعد واللوائح الخاصة بالموظفين لأنها لم تُقدم إلى اللجنة المعنية بالتعيينات والترقيات، واللجنة المعنية بشؤون الإدارة والميزانية من أجل النظر.

(4)تصرف الإدارة في تطبيق التدرج الصحيح وفقًا لقواعد ولوائح الموظفين بعد استلام نتيجة المراجعة.

(5)عكست الأمانة الزيادة وأعادت الراتب إلى المقياس الأصلي.

التوصيات:

35. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)الإجراءات التصحيحية المتخذة بواسطة الأمانة.

(2)توصي اللجنة المجلس الوزاري للإحاطة بالإجراءات المتعددة التي تتخذها الأمانة في الفقرات السابقة.

المسألة (7) –المبالغ غير المستردة من الرواتب المدفوعة مقدمًا إلى الرئيس التنفيذي للجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي

36. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)الدفعة المقدمة بقيمة 38,057 دولار كوميسا التي دفعتها أمانة الكوميسا إلى الجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي، وهي مؤسسة ضمن الكوميسا، لم تُسترد وفقًا لشروط الاتفاق.

(2)أوضحت الأمانة أن المبلغ المدفوع مقدمًا إلى الجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي هو تمويل مسبق لدعم المؤسسة في تنفيذ المشروع الممول من قبل الاتحاد الأوروبي. وقد مُول الراتب تحت ميزانية النفقات العامة، والتي كانت قابلة للاسترداد من المشروع. كان تكبد نفقات الراتب جزءًا من ميزانية عام 2017 للجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي المعتمدة من قبل المجلس.

(3)يعزو التأخير في الاسترداد إلى عدم توفر ما يكفي لاسترداد النفقات العامة ضمن المشروع، وهو ما حث الأمانة على إعادة إشراك الاتحاد الأوروبي، والذي اعتمد إعادة تخصيص الميزانية وإعادة دفع الدفعة المقدمة إلى الأمانة.

(4)استردت الأمانة الدفعة المقدمة خلال الفترة اللاحقة للمراجعة بعد اعتماد الاتحاد الأوروبي لتمويل النفقات ضمن ميزانية النشاط بدلًا من النفقات العامة.

(5)أوضح مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن في حين الإحاطة بالظروف التي تؤدي إلى التأخير، لم يكن هناك امتثال لشروط الاتفاق بين الكوميسا والجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي المعتمدة، وهو ما نتج عنه ضم الملاحظة إلى تقرير المراجعة.

التوصيات:

37. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، في حين الإحاطة بأن هذه الملاحظة تعزو إلى فرق التوقيت، توصي اللجنة أن يتعين على الكوميسا الامتثال لقواعدها ولوائحها المالية.

(2)كما توصي اللجنة بتوجيه النظر لهذه المسألة خلال المراجعة لعام 2018.

المسألة (8) –عدم تسوية الذمم الدائنة التجارية المستحقة المتأخرة على مدى فترة طويلة

38. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)لم يتم تسوية الالتزامات الحالية بقيمة 1,162,32 دولار كوميسا على خلاف الدليل المالي للكوميسا لعام 2014 (المادة 132) التي تنص على أن يجب التوافق مع جميع الالتزامات بأقصى قدر ممكن في العام الذي تتم فيه الالتزام. وكذلك لا توجد قائمة زمنية لتلك المستحقات.

(2)تم تزويد حالة دفع الالتزامات في وقت المراجعة وفق المشمول في خطاب الإدارة إلى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا خلال المراجعة (بتاريخ 2018/8/30 بقيمة 93,039 دولار كوميسا).

(3)الحالة المحدثة للمدفوعات الخاصة بالالتزامات في تاريخ الاجتماع التي توضح تسوية مبلغ قدره 64,144 دولار كوميسا مع تبقي رصيد بقيمة 28,895 دولار كوميسا.

التوصيات:

39. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)يتعين أن يقوم مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بمتابعة هذه المسألة (النمم الدائنة المستحقة منذ فترة زمنية طويلة) خلال مراجعة القوائم المالية لعام 2018.

(2)يتعين أن تقوم أمانة الكوميسا بتنفيذ نظم ضبط داخلي مؤتمتة لتسهيل إدارة المستحقات، وتسرع أمانة الكوميسا هذه الأتمتة لتحقيق تقديم التقارير في الوقت الفعلي.

المسألة (9) –الدفع المكرر للخطوط الجوية الكينية وعدم استلام المطالبة الخاصة بضريبة القيمة المضافة

40. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)تم دفع مبلغ واحد فقط بشكل مكرر، وهو مبلغ بقيمة 3,031 دولار أمريكي للخطوط الجوية الكينية، وقد تم استرداده لاحقًا، وتم تزويد الإثبات إلى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا.

(2)أشار مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا إلى أنه لم يتمكن من العثور على إثبات لضمان استرداد المبالغ المدفوعة بشكل مكرر وضريبة القيمة المضافة. وتقوم هذه النتيجة على عينة.

(3)المبالغ الخاصة بالمدفوعات إلى مجمع شرق أفريقيا للطاقة (منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 6,811 دولار أمريكي)، و(ضريبة القيمة المضافة للكوميسا: 963.73 دولار كوميسا)، وضريبة القيمة المضافة لتحالف تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي (منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 1,069 دولار أمريكي) يتصل بتولي أمانة الكوميسا للمسؤولية، ولم تُسترد من الدول الأعضاء.

(4)طلبت الأمانة من الاجتماع أن يوفر التوجيه فيما يخص التعامل مع مسألة ضريبة القيمة المضافة، والتي يمكن أن تكون جزءًا من المساهمات المقيمة أو عدم تنفيذ أي أنشطة في الدول الأعضاء التي لا يوجد بها إعفاء من الدول الأعضاء بما يتوافق مع المعاهدة وقرار المجلس بهذا الشأن.

التوصيات:

41. ***توصي اللجنة إعداد وثيقة بخصوص استرداد ضريبة القيمة المضافة وتقديمها من أجل الحصول على الإرشاد والتوجيه من المجلس بناءً على اتفاق الحصانات والامتيازات.***

المسألة (10) في (أساس الرأي): البدلات المدفوعة إلى الموظفين بما لا يتوافق مع قواعد الموظفين

42. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)أوضحت الأمانة أن تم دفع بدل مسؤولية وفق المسجل من قبل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لبعض الموظفين المتحملين لمسؤوليات إضافية بناءً على الاتصال التعاقدي من الأمين العام السابق.

(2)أوضح مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن البدلات المذكورة أعلاه كانت غير منتظمة.

(3)حصل الأمين العام الجديد على الاستشارة القانونية التي تدعم قرارها لتعليق المدفوعات الخاصة بهذه البدلات غير الواردة في قواعد الموظفين. كما أحاط الأمين العام أن المبالغ قد دُفعت بناءً على الاتصال التعاقدي، يتعين تقديم الأمر إلى المجلس من أجل:

أ) التوجيه بشأن التعامل مع ما تم دفعه بالفعل إلى الموظفين.

ب) إعادة التصنيف الممكنة للدرجات الوظيفية بناءً على المراجعة الشاملة لجميع الحالات.

التوصيات:

43. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)اعتماد تعليق المبالغ المستمرة الخاصة بالبدلات غير المغطاة في قواعد الموظفين.

(2)تضع الأمانة تدابير لضمان تعويض الموظفون المسؤولون عن اعتماد المبالغ غير العادية من الرسوم الإضافية.

(3)يتعين أن تضع الأمانة تدابير لضمان استرداد المبالغ المالية المدفوعة على نحو غير عادي.

(4)تقدم أمانة الكوميسا إلى الجهاز السياسي في الكوميسا ما يعالج الظروف الحالية بأسلوب شامل بما في ذلك القواعد واللوائح ذات الصلة المقترحة.

المسائل المدرجة تحت الملاحظات التوكيدية

المسألة (1) في (الملاحظات التوكيدية) –الدفعات المقدمة غير المنفقة إلى التفويض الفرعي

44. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)الدفعات المقدمة في حساب التفويض الفرعي بمبلغ قيمته 7,629,933 دولار كوميسا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بما في ذلك مبلغ قدره 6,041,204 دولار كوميسا بما يمثل النفقات غير المسواة بخلاف اتفاق مشروع التفويض الفرعي، والتي يُقترح إنجازها بنهاية عام 2018. وتُعتبر هذه المبالغ متوفرة من قبل الاتحاد الأوروبي تحت آلية دعم التكامل الإقليمي.

(2)أوضحت أمانة الكوميسا ما يلي:

أ) الغرض من المبالغ المحولة إلى الدول الأعضاء هو دعم تنفيذ برامج الكوميسا، وتُنظم هذه المبالغ على هيئة نفقات إلى الدول الأعضاء، والتي تكون صالحة لدعم الميزانية. وفيما يخص الدول الأعضاء الأخرى، تُسجل المبالغ المالية

كدفعات مقدمة وفقًا للنفقات المعلقة للتفويض الفرعي فيما يخص التقاعد والتسوية أو أي منهما.

ب) مشروع آلية دعم التكامل الإقليمي هو أحد المشروعات الفريدة جدًا التي تضمها الأمانة حيث إنها استلمت المبالغ المالية من الاتحاد الأوروبي من أجل الإنفاق اللاحق للدول الأعضاء، وقد تم هذا بعد العديد من التقييمات التي يتم إجراؤها بواسطة الاتحاد الأوروبي بشأن قدرة الأمانة العامة في التعامل مع مبالغ مالية كبيرة.

ج) أحاطت الأمانة الاجتماع أن اتفاقات التنفيذ الموجودة بين المشروعات والحكومات المعنية، وبذلك تنطوي على مخاطر عدم المبالغ المالية.

45. أبرز مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن استجابة الإدارة لم تكن واضحة فيما يخص ما تقوم به الأمانة بشأن الدفعات المقدمة المستحقة. ينص اتفاق التفويض الفرعي أن يتعين إنفاق الدفعات المقدمة أو استردادها، ويقوم على هذا الأساس تقييم المسألة. ما التأثير على المركز المالي للكوميسا، في حالة استرداد المبالغ المالية المذكورة أعلاه؟

46. أحيط الاجتماع بأن الموقف الاستثنائي الخاص بالقوائم المالية لعام 2017 فيما يخص الدفعات المقدمة تحت التفويض الفرعي:

(1)قبل عام 2017، نُفذت المراجعة الخاصة بأمانة الكوميسا وجميع المشروعات فيما يخص آلية دعم التكامل الإقليمي بواسطة شركات مراجعة خاصة.

(2)من عام 2017، تُنفذ المراجعة الخاصة بالأمانة العامة للكوميسا بواسطة المراجعين العموم. ولتجنب تضارب المصالح، يتم مراجعة المبالغ المالية المصروفة إلى الدول الأعضاء تحت بند التفويض الفرعي بواسطة مراجعين من قطاع خاص. وُضع إطار عمل المراجعة الخارجية للتفويض الفرعي في شهر مايو 2018 عند الانتهاء من إطار عمل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا واعتماده.

(3)عُملت المبالغ المنفقة على المشروعات في الدول الأعضاء تحت إطار التفويض الفرعي (تحت طلبات آليات دعم التكامل الإقليمي) على أنها ذمم مدينة في السنوات السابقة وفقًا لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي –الكوميسا.

(4)ووفقًا لذلك، في وقت مراجعة مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا للقوائم المالية لعام 2017، سُجلت المبالغ المالية المصروفة تحت التفويض الفرعي للمشروعات في الدول الأعضاء على أنها ذمم مدينة.

47. كما أحاط الاجتماع أن في نهاية شهر يناير 2019، أُنجزت مراجعات مستقلة لجميع المبالغ المالية تحت التفويض الفرعي مع استثناء السودان. على الرغم من صرف هذه المبالغ المالية، لم تقم أي أنشطة في السودان في 2017.

التوصيات:

48. توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:

(1)الضمانات المزودة بموجب اتفاقيات التنفيذ مناسبة لمنع مخاطر خسارة المبالغ المالية التي تتحملها الكوميسا. ويتحمل كل شريك تنفيذ مسؤولية استرداد الإنفاق غير الملائم، وكذلك المبالغ المالية غير المستغلة. ويُعتبر هذا قابلًا للتنفيذ تحت اتفاقيات تنفيذ المنحة.

(2)تنفيذ المشروعات، بناءً على المبالغ المالية المزودة بموجب التفويض الفرعي، تقع مسؤوليتها على كل من الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا.

(3)يتعين على الدول الأعضاء تعزيز قدرتهم التنفيذية.

المسألة (2) في (الملاحظات التوكيدية) –سرقة 22 حاسوب محمول خاص بأمانة الكوميسا بدون تعويض تأميني

49. أحاطت لجنة الاختيار بما يلي:

(1)سُرق عدد (22) حاسوب محمول خاص بأمانة الكوميسا بدون توفر تعويض تأميني، وهم بقيمة 7,766 دولار، وبدون إجراء تحقيق رسمي. لقد فُقدت أثناء النقل من لوساكا في زامبيا إلى مدغشقر.

(2)أوضحت أمانة الكوميسا ما يلي:

أ) يتعين تأمين جميع الموجودات بما فيها الحواسيب المحمولة، وتمتد التغطية التأمينية إلى الموجودات التي يتم نقلها من مقرات أمانة الكوميسا، وقد قُدمت مطالبة بذلك إلى المؤمنين.

ب) كان يجب بالفعل التحقيق بسرعة عند إدراك الخسارة، وهذا يُعتبر إهمالًا من جهة الإدارة.

ج) أُجري التحقيق بشأن خسارة تلك الحواسيب المحمولة الاثنا وعشرين (22) بواسطة أمانة الكوميسا في عام 2019.

التوصيات:

50. توصي لجنة الاختيار بما يلي:

(1)يتعين بدء التحقيقات فورًا بمجرد حدوث الخسائر، فهي تعزز من ضوابط حماية الموجودات.

(2)ترى أمانة الكوميسا التحقيق سريعًا بشأن خسارة الحواسيب المحمولة الاثنا وعشرين (22) خلال ستة (6) أشهر.

(3)تتابع أمانة الكوميسا مع التأمين.

المسألة (3) في (الملاحظات التوكيدية) –استخدام صندوق الاحتياطي في منح قروض للموظفين خلافًا للقواعد المالية

51. أحاطت لجنة الاختيار بما يلي:

(1) استخدمت الأمانة العامة للكوميسا صندوق الاحتياطي لتقديم قروض لموظفيها بلغت قيمتها 103,819.44 دولار كوميسا في نهاية عام 2017، في حين لم يتم إدراج هذا الاستخدام ضمن الاستخدام المعتمد للأموال.

(2) أفاد مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن المبلغ المدفوع مقابل قروض الموظفين لم يدرج في ميزانية 2017 وبالتالي يمكن اعتبار أنه تم الحصول على الأموال من الاحتياطي. وأفاد أيضا أن استخدام صناديق الاحتياطي مقيد وفقا للمادة 46 من النظام المالي والقواعد المالية للكوميسا وأنه ينبغي طلب الموافقة من المكتب.

(3) طلب مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا من الاجتماع الذي حدد واعتمد 3٪ كأساس لسعر الفائدة.

(4) أشارت الأمانة العامة للكوميسا أن القروض أنه يتم منح القروض للموظفين وفقا للقاعدة رقم 44 من قواعد الموظفين.

(5) أحاطت اللجنة أن يتعين أن تضع الأمانة لجنة وإجراءات الإدارة الخاصة بقروض الموظفين.

التوصيات:

52. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)تحيط بأن تقوم أمانة الكوميسا بإنهاء إعداد وثيقة بشأن إنشاء صندوق دائر للموظفين يستخدم في منح القروض للموظفين، حسبما قرر المجلس في نوفمبر 2018. يتعين أن تقدم الأمانة وثيقة للاجتماع التالي للمجلس الوزاري.

(2)يتعين أن تقوم الأمانة في المستقبل بالامتثال للوائح الخاصة بصندوق الاحتياطي.

(3)يتعين تطوير شروط قروض الموظفين وأحكامها واعتمادها من قبل المجلس. يتعين وضع آلية مفصلة بخصوص إنفاق القروض.

المسائل 4 و5 و6 و7 في (الملاحظات التوكيدية) –النفقات التي تتجاوز الحد الأقصى للميزانية المعتمدة

53. أحاطت اللجنة بما يلي:

عرضت المسائل 4 و5 و6 و7 معًا على أنها جميع المسائل ذات الصلة بضبط الميزانية، المسألة 4: النفقات التي تتجاوز الحد الأقصى للميزانية المعتمدة من أجل البنود المحددة مقابل الحصص التي يخصصها المجلس الوزاري، والمسألة 5: الميزانية المعتمدة لم تُستغل بالكامل، والمسألة 6: إعادة التخصيص على خلاف القاعدة رقم 23 من القواعد المالية للكوميسا فيما يتصل بحدود إعادة التخصيص، والمسألة 7: الموجودات الثابتة المشتراة حديثًا خلال 2017، والتي وصلت قيمتها 335,102.00 دولار أمريكي، وهو أعلى من ميزانية رأس المال المعتمد لعام 2017 بمبلغ قدره 152,602.00 دولار أمريكي.

54. **المسألة (4) –النفقات الخارجة عن الميزانية المعتمدة لبنود معينة مقابل الاعتمادات التي قدمها المجلس الوزاري**

55. يتم الاحتفاظ بحسابات الأمانة وإعدادها على أساس الاستحقاق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37 ويجب مراعاة جميع الالتزامات المحتملة. وكما يوحي الاسم، فإن الالتزامات المحتملة غير معروفة لأغراض وضع الميزانية، ولا يُعرف المبلغ الفعلي إلا عندما يكون حقيقة واقعة. ومع ذلك، فإن مبادئ الإدارة المالية الحكيمة، وهي روح المعيار المحاسبي الدولي رقم 37، تتطلب أن تكون مثل هذه الالتزامات منصوص عليها في البيانات المالية.

56. لوحظت الزيادة في النفقات في بنود الميزانية التالية:

أ. **استحقاقات إنهاء الخدمة** –فائض مستحق لدفع الإجازة في نهاية عقود الموظفين. كانت المبالغ الفعلية المدفوعة أكثر بسبب الحقائق على أرض الواقع. ومع ذلك، وأفادت الأمانة أنه كان ينبغي إجراء عمليات إعادة التخصيص المناسبة.

ب. **تنسيقات الرئيس ونفقات السفر** –كانت الزيادة بسبب زيارة غير متوقعة إلى تونس بعد طلب تونس الانضمام إلى الكوميسا.

ج. **ميزانية الخدمات الاستشارية** –على مستوى وحدة الأعمال، كانت هناك إعادة تخصيص للمبالغ المدرجة أصلا في الميزانية. ومع ذلك، على مستوى الأمانة العامة، لم يتم تجاوز البند الإجمالي لميزانية الخدمات الاستشارية الإنفاق.

التوصيات:

57. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

1) تضمن الأمانة ضمان الامتثال للميزانية المعتمدة ولوائح الكوميسا بشأن عمليات إعادة التخصيص للميزانية قبل تكبد النفقات.

المسألة (5) –الميزانية المعتمدة غير المستغلة بالكامل

58. أحاطت الأمانة العامة الاجتماع بأن الميزانية التي تقل عن الإنفاق المخطط بنسبة تتراوح بين 5% إلى 10% معترف بها كميزانية مستغلة بالكامل وفقا للممارسة الدولية. وبلغت الميزانية المعتمدة لعام 2017 مبلغ 13,841,996.00 دولار كوميسا، وكان النقص في الإنفاق بنسبة 2٪.

المسألة (6) –إعادة التخصيص خلافًا للقاعدة المالية رقم 23 من قواعد الكوميسا فيما يتعلق بحدود إعادة التخصيص

59. أوضحت الأمانة أنه حتى ديسمبر 2017، تم تطبيق القاعدة رقم 23 دون الاعتراف بالإجراء المالي، وبالتالي كان هناك مبالغ إضافية مُعاد تخصيصها قدرها 2,000 دولار أمريكي و1,000 دولار أمريكي.

التوصيات:

60. ***وفيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي اللجنة للمجلس أن تعالج أمانة الكوميسا ضوابط تنفيذ الميزانية، بما في ذلك أتمتة العمليات على وجه السرعة بالربع الثاني لعام 2019.***

المسألة (7) –كانت الموجودات الثابتة المشتراة حديثًا خلال 2017 والتي بلغت 335,102.00 دولار أمريكي أعلى من ميزانية رأس المال المعتمدة لعام 2017 بمبلغ 152,602.00 دولار أمريكي

61. أحاطت الأمانة الاجتماع بأن الموجودات المشتراة في عام 2017 أعلى من مبلغ الميزانية المعتمدة. وكان هذا نتيجة للتحديات في نقل المخصصات من ميزانية عام 2016 إلى ميزانية عام 2017. في عام 2016، لم يتم ترحيل الأموال عن طريق الخطأ إلى ميزانية عام 2017، وبالتالي لم يتم استحقاقها مما أدى إلى إنفاق مبالغ أعلى من الميزانية للموجودات التي تم شراؤها في عام 2017.

62. طلبت الأمانة العامة نقل المسائل إلى المجلس لأنها متصلة بالميزانية ولم تتم بما يتماشى مع القواعد وطالبت كذلك بالصفح والتغاضي عنها.

63. أوصى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا بأن الأمانة العامة كان ينبغي لها أن تطلب الإذن من المكتب بشأن المسائل المتعلقة بالمشتريات للإنفاق الزائد. علاوة على ذلك، يوصون بنظام مؤتمت لإدارة الميزانية بسهولة.

التوصيات:

64. فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس أن تعالج الأمانة ضوابط تنفيذ الميزانية، بما في ذلك أتمتة العمليات بشكل عاجل في الربع الثاني من عام 2019.

المسألة (8) في (الملاحظات التوكيدية) –المناقصة المحدودة غير المنظمة لموظفي الأمانة العامة للكوميسا للتخلص من الموجودات

65. أحاطت اللجنة علما بما يلي:

(1) قامت الأمانة العامة للكوميسا ببيع جزء من الموجودات الخاصة بها بما في ذلك المواد الاستهلاكية والأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات والسيارات لموظفيها (المرجع: محاضر من مجلس المسح الذي عقد في الإدارة يوم الاثنين، 22 نوفمبر 2016 مع تفاصيل عن العناصر التي تم بيعها والموظفين الرابحين المرفقين بالمحاضر) دون فتح العطاءات لمقدمي العطاءات الخارجيين الذي كان من الممكن أن يسمح للأمانة العامة للكوميسا بالحصول على أفضل الأسعار للموجودات التي سيتم التخلص منها.

(2) أحاط مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا الاجتماع بأن الإجراءات المتبعة من قبل الأمانة لم تمتثل للقاعدة رقم 71، وعلاوةً على ذلك، أوصي أن لتجنب خسارة الممتلكات والأموال المؤسسية، يتعين أن تمتثل الأمانة للقواعد فيما يخص التخلص من الموجودات.

التوصيات:

66. توصي لجنة الاختيار للمجلس بهذا الصدد أن يتعين أن تقوم أمانة الكوميسا كذلك بمراجعة كافة القواعد واللوائح فيما يخص التخلص من الموجودات للابقاء عليها متوافقة للإدارة الداخلية الجيدة ومبادئ المسؤولية والشفافية والإدارة المالية المناسبة.

المسألة (9) في (الملاحظات التوكيدية) –الاستيعاب المنخفض للميزانية (منحة صوت 50 مليون امرأة من البنك الأفريقي للتنمية)

67. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)كان إجمالي الميزانية لعام 2017 هو 3,012,279 دولار أمريكي، وكان الإجمالي المستغل من الميزانية 221,669 دولار أمريكي، وهو يشكل نسبة 7.4% من الميزانية. بدأ المشروع متأخرًا في شهر يونيو 2017 على الرغم من أن اتفاق المنحة قد وُقع في شهر سبتمبر 2016، وأصبحت نافذة في شهر ديسمبر 2016، وهو ما لا يمتثل مع شرو المنحة ويهدد بعدم تحقيق أهدافها بنهاية فترة المنحة. لم تُوفر أي تدابير لمجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لضمان الاستخدام الكامل لمنحة المشروع.
وهو مشروع يخص الثلاثة تنفيذه الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد طلبت الكوميسا قيادة المجموعة.

(2)خلال المهمة الرقابية التي تولاها بنك التنمية الأفريقي في عام 2018، أعرب بنك التنمية الأفريقي عن رضائه بالتقدم المحرز في المشروع حتى الآن.

(3)دخل بروتوكول الاتفاق حيز التنفيذ في شهر سبتمبر 2016، وعُين موظفو تنفيذ المشروع في شهر يوليو 2017 مع المدفوعات الأولى التي تُستلم في شهر سبتمبر 2017.
أبرزت الأمانة أن منذ إدارة المشروع بواسطة قواعد بنك التنمية الأفريقي، طرأت الحاجة إلى فهم أن هناك تحديات وُجهت في التنفيذ حيث إن المشروع لا يقع بالكامل تحت إدارة الكوميسا.

(4)أحاط مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا الاجتماع أن هذه المسألة قد رُفعت لتوجيه عناية الإدارة لها وضمان اتخاذ الكوميسا للتدابير المناسبة لضمان استغلال تمويلات الشركاء المتعاونين استغلالًا ملائمًا.

(5)أحاطت الأمانة اللجنة أن المبالغ قد أستلمت في شهر سبتمبر 2017، ولم تستغل تلك المبال فقط في تأسيس وحدة تنفيذ المشروع، والتي تأخر تأسيسها بسبب عملية التعاقد المطولة.

التوصيات:

68. ***فيما يخص نتيجة المراجعة هذه، توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)تقوم الأمانة بإشراك الدول الأعضاء خلال عام واحد من شهر يناير 2019 لضمان الاستغلال الفعال للصناديق وتحقيق أهداف المشروعات.

(2)يتابع مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أداء المشروع خلال المراجعة لعام 2018.

(3)يتعين على الأمانة بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة أن تنفذ تدابير لضمان الوصول إلى أهداف البرامج ضمن الإطار الزمني للمنحة.

المسألة (10) في (الملاحظات التوكيدية) –الاستيعاب المنخفض للميزانية لمؤسسة روكفلر

69. أحاطت اللجنة بما يلي:

(1)نظرًا للاستيعاب المنخفض للميزانية للمبالغ المالية الخاصة بمشروع مؤسسة روكفلر، أستخدمت الميزانية بالكامل من أجل الأنشطة المخصصة وفق المتفق عليه في اتفاق المنحة. وأحاط مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن جزء كبير من المنحة قد أُستخدم لدفع الرواتب والاستشارات والاتصالات والمؤتمرات/ الاجتماعات وغيرها من بنود. وبذلك، لم تُنفذ الأنشطة المخططة للمشروع. في الواقع، وصل الإنفاق الفعلي إلى 181,260 دولار كوميسا في حين رُد المبلغ إلى المؤسسة الممولة "روكفلر" بقيمة 48,740 دولار أمريكي. ويشكل هذا الموقف خسارة لعدم استخدام إجمالي المنحة.

(2)ألقى مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا الضوء على أن المسألة الرئيسة هي واقع أن مدة المشروع كانت قصيرة جدًا مع توفر مبلغ إجمالي قدره 230,000 دولار أمريكي فقط، وقد أُستخدم جزء منه فقط، وحُول مبلغ قدره 48,740 دولار أمريكي إلى المانح مرة أخرى. ذكر مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن رد المبلغ يعزو إلى عدم توفر التخطيط المناسب للمشروع، وكذلك ألقى الضوء على أن الهدف الرئيس للمشروع لم يُحقق.

(3)أشارت الأمانة إلى أن المبالغ قد أُنفقت على نحو محدد للأكاديمية، غير أن ست (6) دول أعضاء لم تحضر الاجتماع، وبذلك لم يكن من الممكن استخدام المبالغ المالية لأنشطة أخرى بدون الحصول على عدم ممانعة من الشريك المتعاون، وبذلك الاستيعاب المنخفض.

التوصيات:

70. ***توصي لجنة الاختيار للمجلس بما يلي:***

(1)الإحاطة بأن ست (6) دول من الدول الأعضاء لم تحضر الأكاديمية وفق المخطط بما ينتج عنه استيعاب أقل في الصناديق.

(2)الإحاطة بالتحديات التي تواجه الأمانة في تنفيذ البرامج الممولة من قبل الشركاء المتعاونين.

(3)تضمن الأمانة تولي التنفيذ وفقًا لاتفاق المشروع.

المسائل المدرجة تحت الملاحظات الأخرى

المسألة (1) في (الملاحظات الأخرى) –الدفع إلى الجمعية الإقليمية للجهات المنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي لم تُدعم بواسطة تقرير الخدمة المقدمة

71. دُفع مبلغ قدره 27,000 دولار كوميسا إلى خبير أول طاقة في مشروع تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة من أجل الخدمات المقدمة من شهر مارس إلى شهر مايو 2017، غير أن مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لم يزود اتفاقية تعاقدية للخدمات المقدمة أو دليلًا على تقديم تقرير للخدمات المقدمة إلى الكوميسا في عام 2017.

72. وافقت أمانة الكوميسا على انقضاء عمليات إصدار عقود المستشارين.

التوصيات:

73. توصي اللجنة للمجلس بإحاطة أمانة الكوميسا بوضع تدابير ضبط لضمان:

(1)التوافق مع القواعد واللوائح الخاصة بالتعاقد مع الاستشاريين والإنفاق في جميع الأوقات.

(2)يتعين مراجعة جميع العقود الحالية وتوافقها مع القواعد واللوائح الحاكمة للمؤسسة بنهاية الربع الثاني من عام 2019.

المسألة (2) في (الملاحظات الأخرى) –قسائم الدفع والمستندات المصاحبة غير المختوم بختم "مدفوع"

74. أحاط مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن بعض قسائم الدفع لم تُختم بختم "مدفوع" وبعض البضائع المستلمة لم تُفحص أو تُسجل في دفاتر البضائع المستلمة. تُدعا الإدارة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لزيادة فعالية الضوابط الداخلية في المستقبل وتشجيع الثقافة التنظيمية للامتثال للدليل المالي واللوائح المالية.

75. وافقت أمانة الكوميسا على الانقضاء.

التوصيات:

76. توصي اللجنة للمجلس بالإحاطة بالتزام أمانة الكوميسا بوضع تدابير ضبط فورًا لضمان التوافق مع القواعد واللوائح الخاصة بتجنب الدفع المكرر في جميع الأوقات.

المسألة (3) في (الملاحظات الأخرى) –المبالغ المدفوعة إلى الاستشاريين قبل التوقيع على عقد الاستشارة

77. أحاط مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا أن بعض المبالغ المدفوعة إلى الاستشاريين قد دُفعت قبل توقيع العقود معهم أو قبل تقديم التقارير في الوقت المناسب.

78. قُدمت المسائل أعلاه إلى الاجتماع، واتفقت الأمانة على النتائج وأوصت أن تُوضع تدابير لضمان عدم التكرار.

79. وافقت أمانة الكوميسا على انقضاء عمليات إصدار عقود الاستشارة.

التوصيات:

80. توصي لجنة الاختيار للمجلس بالإحاطة بالتزام أمانة الكوميسا بوضع تدابير ضبط لضمان التوافق مع القواعد واللوائح الخاصة بالتعاقد مع الاستشاريين والإنفاق في جميع الأوقات.

الاستنتاجات

81. بناءً على التحقيق، أحاط الاجتماع بعدد من المسائل الأساسية التي يتعين التعامل معها لضمان مراجعات خارجية سلسلة، وكذلك تعزيز الإدارة والمسؤولية والشفافية بشكل عام.

التوصيات العامة:

82. تُوضع مسودة لميثاق المراجعة بالاستشارة مع مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا من أجل اعتماد الكوميسا.

83. يعالج ميثاق المراجعة الآليات الخاصة بتحسين العلاقة بين المراجع والكيان الخاضع للمراجعة.

84. في ضوء ناتج ممارسة التحقيق، ونظرًا لتقييم الكوميسا تقييمًا ناجحًا ضمن معايير الركائز السبعة، يتعين أن يقوم كل من مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (الركيزة 3: المراجعة الخارجية) وأمانة الكوميسا (الركيزة 1: الضبط الداخلي، والركيزة 2: المسؤولية، والركيزة 4: المنح، والركيزة 5: المشتريات، والركيزة 6: الأدوات المالية (لا تنطبق)، والركيزة 7: التفويض الفرعي) بالامتثال لشروط تلك الركائز لتمكينها من استخدام إجراءاتها الخاصة.

85. تضع الأمانة برنامج شامل لتعزيز قدرتها بأسلوب شامل لتقديم صلاحيتها.

86. توصي لجنة الاختيار بأن يعتمد المجلس تقرير المراجعة المقدم من قبل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لعام 2017 بشأن القوائم المالية للأمانة، ومتابعة الملاحظات المرفوعة في تقرير المراجعة في المراجعة الخارجية لعام 2018.

87. ***فيما يخص الحاجة إلى نتائج تسوية يتوخاها المجلس عبر لجنة الاختيار، كان من رأي موريشيوس أن في حالة عدم تحقيق ذلك، يجب إحالة الملاحظة إلى الجهاز السياسي الأعلى للكوميسا.***

الجزء الرابع: اعتماد التقرير وختام الاجتماع (البند الرابع في جدول الأعمال)

88. اعتمد الاجتماع تقريره مع التعديلات.

89. أعربت نائب الرئيس، سعادة/ إميليا كيامباد عن شكرها للأمانة العامة بخصوص الاجتماع واستضافة الوفود. وأثنت على الأمانة لتنفيذها قرار المجلس بعقد مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لتولي المراجعة، كما شكرت مجلس المراجعين الخارجيين لإجراء التكليف، وأوضحت أن قرار الرئيس بإشراك مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا يهدف إلى تحسين الإدارة المالية، وأدانت الممارسات الخاطئة التي كُشفت في التقرير، وطلبت من جميع الموظفين الالتزام بالنظام القانوني الخاص بالكوميسا لبناء سمعة راسخة للمنظمة.

90. وعلاوةً على ذلك، أشارت إلى أن في القرارات السابقة للمجلس سوف تكون محورة وتُحذف من التقرير. وبهذا الصدد، طلبت من الأمين العام الجديد إدارة الأمانة العامة للكوميسا القيام بتعديلات لهذه العيوب، وتعهدت بالتزامها شخصيًا بذلك، وكذلك أوغندا للأمين العام وفريق إدارتها.

91. كما كررت التأكيد على عزم المجلس على تنفيذ توصيات تقرير المراجعة لمنح الكوميسا بداية جديدة في بيئة عالمية سريعة التغير.

92. أعرب الرئيس عن شكره للأمانة لتنظيم الاجتماع، ولحكومة زامبيا للاستضافة، وأوضح أن تلك الممارسة تهدف إلى تعزيز أداء الكوميسا لتقديم نتائج قيمة للدول الأعضاء، كما شكر مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا لجهودهم في إجراء المراجعة، وأوضح أن أوجه القصور والثغرات المحددة في التقرير سوف تكون انسيابية. وقد كرر تأكيده على قيام الكوميسا ببداية جديدة لبناء مؤسسة قوية، وهي تلك التي نأمل رؤيتها مدارة على نحو أفضل.

وتعهد بدعم المجلس للأمين العام الجديد مشيرًا إلى أن لديها الأهلية والإمكانية والقدرة لإدارة المنظمة.

93. أعرب الأمين العام عن شكره لجميع الوفود المميزة لوقتهم وجهدهم وللمناقشات والاستنتاجات الناجحة التي وصلوا إليها، وتعهدت بالالتزام بتعزيز الضوابط المالية وتعزيز بيئة الرقابة في المنظمة وكذلك الإدارة الكلية للموارد المالية التي تعهد إلى الكوميسا من قبل الدول الأعضاء والشركاء المتعاونين، كما شكرت مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا، وأوضحت أن في المستقبل سوف تستخدم الدروس المستفادة في ضمان الامتثال لقواعد الأمانة ولوائحها وضوابطها، وكذلك الامتثال للمعايير الدولية.

94. لم تُستجد أي أعمال أخرى لمناقشتها، وقد أغلق الاجتماع في تمام الساعة 12:00.

سعادة الدكتور/ موسى كرامة	سعادة الدكتور/ إميليا كيامباد
الرئيس	**نائب الرئيس**

الملحق (1)

قائمة المشاركين

Kenya

H. E. Sophy Kombe, High Commissioner, Kenya High Commission, 5207, United Nations Avenue, Tel: +260 978842479, Email: skkombe03@gmail.com

Ms Jane Ndurumo, Second Counsellor, Kenya High Commission, Lusaka, 5207 United Nations Avenue, Tel: +260 971169906, Email: jnwkario@gmail.com

Ms Elizabeth Wangui Nguring'a, Director of Audit, Office of the Auditor General, P O Box 2532, 006006, Nairobi, Tel: +254 721624071, Email: ewnguringa@yahoo.com

Mr. Boniface Makau, Assistant Director – International Trade, Ministry of Industry, Trade and Cooperatives, P O Box 30430 – 00100, Nairobi, Tel: +254 721975156, Email: b_makau@yahoo.co.uk

Madagascar

Mr. Rarivojaona Andrainirina Njara, Directeur General, Ministry du Commerce, Rue Wast Ravelomoria Ambohidahy, BP 454, Antananarivo, 101, Tel: +261340551303, Email: dgcc@mcc.gov.mg; sp@mcc.mg ;

Mauritius/ Maurice

Mr Jean Pierre Jhumun, High Commissioner, Ministry of Foreign Affairs, Port Louis, Tel: +258823080738, Email: jeanpierrejhumum@gmail.com

Mr Mooniswar Dev Phokeer, Director Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, Newton Tower, Sir William Newton Street, Port Louis, Tel: +230 52596294, Email: mphokeer@govmu.org

Mrs Bibi Naseem Dulloo, Assistant Director of Audit, National Audit Office Mauritius, 14th Floor, Air Mauritius Building, Port Louis, Tel: +230 212 2096, Fax: +230 211 0880, Email: ndulloo@govmu.org

Sudan/ Soudan

Honourable Dr Musa Karama, Minister of Industry and Trade, E-mail: comesasudanmft@gmail.com

Ambassador Hussein Awad Ali, Sudan Embassy, Lusaka, Tel: +260 955566077

Mr Abduelraman Agab Ahmed, Under Secretary, Ministry of Industry and Tarde, P O Box 194, Khartoum, Tel: +249 123008210, Email: agab1111@yahoo.com

Mr Mutasim Makawi Mohamed Ali, Head of COMESA Coordinating Unit, Ministry of Industry and Trade, P O Box 194, Khartoum, Tel: +249 912379407, Email: mutasim7@gmail.com

Uganda / Ouganda

Honourable Amelia Anne Kyambadde, Minister of Trade, Industry and Cooperatives, Kampala

Mr William G. Ezama, Senior Principal Auditor, Office of the Auditor General, P O Box 7083, Kampala, Tel: +256792344611/256 772409759, Email: william.ezama@oag.go.ug

Mr. Silver Ojakol, Commissioner – External Trade, Ministry of Trade, Industry & Cooperatives, P.O. Box 7103, Kampala, Tel: +256 414 230 916, Email: ojakols@hotmail.com; sojakol@mtic.gpv.ug

Mr Steven Kamukama, Principal Commercial Officer, Ministry of Trade Industry and Cooperatives, Box 7103, Kampala, Tel: +256772524846, Email: kamusteve@yahoo.co.uk

COMESA BOARD OF AUDITORS (COBEA)

Ms Generose Kiyago, State Inspector General, P O Box 102, Bujumbura, Tel: +257 69366824Email: kiyagene@yahoo.fr

Mr Gherezhiher Ghebremedhin Chirum, Auditor General, Office of the Auditor General, P O Box 918, Asmara, Eritrea, Tel: +291 1 152203, 151441 42, Fax: +291 1 150252, Email: ghere_chirum@yahoo.com

Mr Gemechu Dubiso Godana, Auditor General, Office of the, Federal Auditor General, P O Box 457, Addis Ababa, Ethiopia, Tel +251 115 575550, Fax: +251 115 574468, Email: H.EGemechu.Dubiso@ofag.gov.et; dubiso@yahoo.co.uk

Mr Karorero Prosper, Senior State Inspector, Inspection Generale de l'Etat, P O Box 102, Bujumbura, Burundi, Tel: +257 68330709, Email: karoreropros@hotmail.com

Dr Diaa El Din Mohamed Farouk Al Gamal, General Manager of ASA of Egypt, ASA of Egypt, Cairo – Salah Salem Street, Tel: +2101005735512, Email: diaa1466@gmail.com

INTERPRETERS/ INTERPRÈTES

Dr. Gerald Chishiba, Bilingual Conference interpreter, The University of Zambia Box 32479, Lusaka, Tel: +260 979671413, Email: geraldchishiba@yahoo.co.uk

Mr Kimbala Lothy Meleka, Freelance Conference Interpreter, Post Net Arcades, P/Bag E10, Box 232, Lusaka, Tel: +260 966 693121, 0955454318, Email: funga.mboswa@gmail.com

Mr Fidel Kanika, Bilingual Conference Interpreter (English/French) Sub 1 of Sub K of Farm 380A, Waterfalls, Chongwe District, Lusaka, Tel: +260 974034823, 954170500, Email: fkanika@gmail.com

Mr Yussuf Ayami Phiri, Freelance Interpreter, P O Box 38039, Lusaka, +260 977873791, Email: jeffyussuf@gmail.com

Mr Magdi Abdalla Adam, Interpreter, Tel: +260 969000355, Email: pmazrag@gmail.com

Dr Hassan Ali Eissa, Arabic Interpreter, University of Khartoum, Translation Unit – Faculty of Arts, Tel: +249 912352897, Email: hassantargama@gmail.coom ; hassaneissa52@hotmail.com

COMESA Secretariat, Ben Bella Road, Tel: +260 211 229725-30, Fax: +260 211 225107, Email: secgen@comesa.int;

Ms. Chileshe Mpundu Kapwepwe, Secretary General, Email: ckapwepwe@comesa.int
Ambassador Dr Kipyego Cheluget, Assistant Secretary General – Programmes, Email: kcheluget@comesa.int
Dr Dev Haman, Assistant Secretary General – Administration and Finance, Email: dhaman@comesa.int
Mr Clement Kanyama, Director of Budget and Finance, Email: ckanyama@comesa.int
Mrs Martha Elimu, Director, Administration and Human Resource, Email :melimu@comesa.int
Mr Mutabazi Jean Baptiste, Director Infrastructure & Logistics, email : bmutabazi@comesa.int
Mrs Beatrice S. Hamusonde, Director Gender & Social Affairs, Email: bhamunsonde@comesa.int
Mr Brian Chigawa, Director Legal and Corporate Affairs, Email: bchigawa@comesa.int
Dr Francis Mangeni, Director, Trade and Customs, Email: fmangeni@comesa.int

Dr. Mohamedain Seif Elnasr, Email: seifelnasr@comesa.int

Dr Alick Mhizha, Chief of Conferences, Email: amhizha@comesa.int

Mr Joel Okwir, Agricultural Economist, Email: jokwir@comesa.int

Mr Gordon Jeranyama, Finance Officer, Email: gjeranyama@comesa.int

Mr. Xavier Bakunzi, Finance, Email: Xbakunzi@comesa.int

Mr Simon Oswan, Monitoring and Evaluation Expert, Email: soswan@comesa.int

Mrs. Zoya Munshya Masocha, Head of Treasury, Email: Zmasocha@comesa.int

Mrs Sharon S Kapesa, Finance Expert, Email: SSikwela@comesa.int

Mrs Kabungo M. Nzima, Finance Expert, Email: kmkasanga@comesa.int

Mrs Nalishebo Sinyangwe, Senior Finance Assistant, Email: nsinyangwe@comesa.int

Ms Lynette Musonda, Finance Expert, Email: lmusonda@comesa.int

Mr Charles Phiri, Senior Finance Assistant, Email :cphiri@comesa.int

Ms Katende Chelemu, Finance Expert, Email: kchelemu@comesa.int

Ms Fungwa Kabati, Senior Finance Assistant, Email : fkabati@comesa.int

Ms Jacqueline Simukoko, Senior Finance Assistant, Email : jsimukoko@comesa.int

Mr Levy Mkandawire, Documentation, Email: lmkandawire@comesa.int

Mr John Nkhata, Documentation, Email: jnkhata@comesa.int

Mr Arthur Zulu, IT, Email: azulu@comesa.int

Mr Phakamile Keswa, IT, Email: pkeswa@comesa.int

Mr Brian Sampa, IT, Email: bsampa@comesa.int

Mrs Susan M Zulu, Senior Administrative Assistant: szulu@comesa.int

Ms Nengela M. Nalumino, Administrative Assistant, Email : nnalumino@comesa.int

Ms Ruth Limbambala, Administrative Assistant, Email: rlimbambala@comesa.int